منوي فيه وليس هو المنوي قوله وابد بقطع الهمزة اي اظهر قوله
والرفع فيهما انو الخ الرفع منصوب بالمفعولية لانو وفيهما متعلق
به وا حذف عطف علي انو في كل ضمير هو فاعله وجازما حال من
فاعل احذف وثلاثهن مفعول به والضمير في ثلاثهن لاحرف
العلة ومعمول الحال محذوف وهو الافعال الثلاثة والتقدير
احذف احرف العلة ثلاثهن حال كونك جازما الافعال الثلاثة
المذكورة ويحتمل ان يكون ثلاثهن معمولا للحال والضمير للافعال
ومعمول الفعل محذوف وهو الاحرف الثلاثة والتقدير احذف
احرف العلة حال كونك جازما الافعال ثلاثهن وتقض مجزوم
جواب احذف وحكما مفعول به ان كان تقض بمعني تودي ومفعول
مطلق ان كان بمعني تحكم قوله تحذف في الجزم ظاهره كالنظم ان حرف
العلة حذف بالجازم قال المرادي والتحقيق ان الحذف عنده لا به
اي لان المحذوف به انما هو الضمة المقدرة وانما حذف الحرف اي
استتباعا ومناسبة ومحل كون حرف العلة يحذف للجازم اذا
كان اصليا فان كان بدلا من همزة كيقرئ ويقرئ ويوضوء
فان كان الابدال بعد دخول الجازم مفوقا سيحو يمتنع حينئذ الحذف
لاستيفاء الجازم الاثبات والحذف لم بناء علي الاعتداد بالعارض
وعدمه وهو الاكثر

مقتضاه وان كان قبله فهو ابدال شاذ ويجوز مع الجازم

النكرة والمعرفة

هما في الاصل اسما مصدرين لنكر وعرفه بالتشديد واما علي
التخفيف من نكرته بكسر الكاف فهما مصدران وبهذا جمع بين القول
بانهما مصدران والقول بانهما اسما مصدرين ثم نقلا وسمي بهما
الاسم المنكر والاسم المعرف وقدم النكرة لانها الاصل اذ لا يوجد
معرفة الا وله اسم نكرة ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له
اذ الشيء اول وجوده تلزمه الاسماء العامة ثم يعرض لم بعد
ذلك الاسماء الخاصة كالادمي اذا ولد فانه يسمي انسانا و

مولودا

ومولودا ثم يوضع له الاسم العلم واللقب والكنية وانكر النكرات
مذكور ثم موجود ثم محدث ثم جوهر ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم انسان
ثم رجل ثم عالم فكل واحد من هذه اعم مما تحته واخص مما فوقه وقد
نظمت هذه المراتب فقلت وبالله المستعان
مذكور موجود ومحدث كذا وجوهر جسم ونام فخذا
والحيوان ثم انسان رجل وعالم ترتيب تنكير كمل
قوله نكرة قابل الخ نكرة مبتدا والمسوغ قصد الجنس اوكونها
في معرض التقسيم وقابل الخبر ومؤثرا حال من المضاف اليه وهو ال
وشرط جواز ذلك موجود وهو اقتضا المضاف العمل في الحال وصاحبها
وما ذكره الناظم تعريف للنكرة بالخاصة واما بالحد فهي عبارة عما شاع
في جنس اي في افراد جنس موجود او مقدر كرجل وشمس قوله ما يقبل
ال او يرد عليه الاسماء المتوغلة في الابهام نحو احد وديار وعريب فانها
نكرات ولا تقبل ال واجيب بانها واقعة موقع ما يقبل ال وهو مثلا رجل
او حي او ساكن قوله لانه معرفة قبل دخولها وانما دخلت عليه للمح الوصف
قوله كذي بمعني صاحب اعترض بان صاحبا اسم فاعل والاصح ان ال الداخلة خلد
عليه موصول اسمي فلا يكون ذو نكرة لان ال ليست مؤثرة واجيب بان صاحبا
يستعمل استعمال الاوصاف التي غلبت عليها الاسمية وال فيه مؤثرة حينئذ
وان لم يقبل باعتبار المعني الوصفي المراد من ذو فالمراد انه واقع موقع
ما يقبل ال ولو في الجملة كما افاده ابن قاسم قوله وغيره اي غير ما يقبل
ال المذكورة او يقع موقع ما يقبلها وانما كان غير ما ذكر معرفة لانه
لا واسطة قوله كهم الخ لم يرتبها في الذكر علي حسب ترتيبها في المعرفة
لضيق النظم وقد رتبها في التسهيل علي ما سراه فاعرفها المضمر
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم الموصول ثم المحلي ثم المضاف لواحد منها
والصحيح ان المضاف في رتبة المضاف اليه الا المضاف الي المضمر فانه
في رتبة العلم واعرف الضماير ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب السالم

Copyright © King Saud University